مؤقت



مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٢٧**

الثلاثاء، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١١/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة قعوار	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد أغاسنديان
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيدة عدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2015/227)

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/248)

1510348 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2015/227)

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/248)

الرئيسة: بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الفريق بابكار غاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/227، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والوثيقة S/2015/248، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للفريق بابكار غاي.

السيد غاي (تكلم بالفرنسية): أعرب للمجلس عن احترامي وشكري العميقين على منحي هذه الفرصة لتقييم الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد أُحرز تقدُّم بارز في حماية السكان المدنيين الذين ما برحوا يعانون العنف. والعنف نتيجة، في الأسابيع الأخيرة بشكل خاص، للتوترات الطائفية المتعلقة بالهجرة الموسمية لرعاة قبائل الفولاني وماشيتهم. ويتواصل العنف أيضاً في بانغي وفي غرب البلد بسبب مناهضي استخدام السواطير الساعين، شأنهم في ذلك شأن أفراد ائتلاف السيليكا السابق في الأجزاء الوسطى والشرقية من البلد، إلى الإطاحة بالدولة. وعودة سلطة الدولة التي لا تزال هشَّة قد أخفقت في منع التوترات الطائفية أو تهدئتها.

لذا، إنَّ جيوب السكان المعرَّضين للخطر، وبخاصة الطوائف المسلمة، تبقى مهدَّدة على الرغم من جهود الأطراف العاملين في الشأن الإنساني والقوات الدولية. وتبقى الحالة الإنسانية مزرية في جميع أنحاء البلد. وقد تواصل ارتفاع أعداد المشردين؛ فقد بات نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص مشردين منذ كانون الثاني/يناير. وفي الوقت نفسه، عانى وصول المساعدات الإنسانية من تفتُّت الجماعات المسلحة.

(تكلم بالإنكليزية)

وبالانتقال إلى الحالة السياسية، استُكمِلت المشاورات المحلية التاريخية في آذار/مارس، وشملت جميع المحافظات الـ ١٦. وقد أتاحت هذه المشاورات المحلية لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى فرصة للإعراب عن آرائهم بشأن مسائل في جوهر الأزمة، بما يشمل العدالة والمصالحة، السلام والأمن، أولويات الحوكمة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وتقرير الحكومة بشأن المشاورات المحلية سيشكل أساساً للمناقشة والمداولة في منتدى بانغي.

وفي ٧ نيسان/أبريل، عرضت اللجنة التحضيرية لمنتدى بانغي تقريرها النهائي لرئيسة الدولة الانتقالية، السيدة كاترين سامبا – بانزا، والمجتمع الدولي والرأي العام. وتشمل الوثيقة تقارير من الأفرقة العاملة المواضيعية الأربعة المعنية بالسلام والأمن، العدالة والمصالحة، الحوكمة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وبين ١ و ٧ نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة أربعة مراسيم متعلقة بمواعيد المنتدى، وتشكيل الرئاسة، وتنظيمها ولجانها التقنية. وفي اليوم نفسه، أصدر رئيس المجلس الانتقالي الوطني إعلاناً يطلب إلغاء المرسوم، بسبب فقدان التشاور مع المجلس الانتقالي الوطني بشكل أساسي. وقد بادرت فوراً بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تقديم المساعي الحميدة، عبْر المشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين، بهدف تهدئة التوتُّر بين السلطات الانتقالية وتعزيز نهج قائم على توافق الآراء. وقد أدى هذا الجهد إلى إصدار مرسوم جديد أمس بشأن تشكيل رئاسة المنتدى، الذي أعتقد أنه يوفر نهجاً أكثر شمولية. وفي السياق نفسه، أسهم رئيس الوزراء أيضا، خلال تفاعله الطويل مع المجلس الانتقالي أمس، في تخفيف التوترات عموماً.

وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مستعدة أيضاً لتيسير المناقشات بين السلطة الانتقالية والجماعات المسلحة قبل المنتدى. ويُراد لتلك المحادثات توطيد اتفاق واسع على مبادئ إصلاح قطاع الأمن واستراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي سيجري المزيد من تنقيحها أثناء المنتدى، وستشكل فرصة أمام الجماعات المسلحة لإعادة الالتزام ببنود اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، الذي وُقِّع في برازافيل.

إنَّ إتمام الحوار الوطني الشامل لمنتدى بانغي سيكون علامة بارزة أخرى في العملية الانتقالية. والالتزام من قِبَل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم القادة السياسيون والعسكريون للجماعات المسلحة، سيكون أساسياً لإبقاء المرحلة الانتقالية على المسار الصحيح، وفتْح الطريق نحو خطوات مقبلة في العملية الانتقالية، بما يشمل تنظيم الانتخابات وإطلاق جهود مصالحة وطنية أطول أمداً. وبانتظار الاتفاق على استراتيجية وطنية وشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أنشطة لدعم عملية إعادة التجميع عبْر مشاريع عمل مكثَّف للأشغال العامة، كانت قد أُطلِقت في مناطق شديدة الخطورة، واستهدفت الشباب المعرضين للخطر، بما يشمل المتقاتلين السابقين.

لقد بلغت العملية الانتقالية مرحلة حرجة. وتنظيم الانتخابات ذات المصداقية سيسجِّل نهاية تلك العملية. وفي هذا الصدد، تواجه العملية الانتخابية تحديات تشمل بشكل خاص تسجيل الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين خارج البلد. وتظل التحديات الأمنية والمالية تُعيق عمل السلطة الانتخابية الوطنية. واعتباراً من ٢ نيسان/أبريل، كانت السلطة قد أنشأت ٩٧ مكتباً من مكاتبها الميدانية الـ ١٤٢.

وعلى الرغم من أنَّ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قدَّمت المشورة بشأن الخطط التشغيلية للعمليات الأمنية والانتخابية، فمن بواعث القلق الشديد أنَّ سلة التمويل البالغة ٤٤ مليون دولار، والتي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما برحت تعاني ثغرة تمويلية نسبتها ٤٩ في المائة. وفي الحقيقة، إنَّ إتمام العملية الانتخابية في التوقيت المناسب مرتبط بالحصول على الأموال في الوقت المناسب للعملية الانتخابية، وإننا ندعو الدول الأعضاء إلى الاستجابة الفورية لهذه المناشدة.

وخلال آخر اجتماع في برازافيل لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في ١٦ آذار/مارس، حثَّ المشاركون السلطات الانتقالية على تسريع التحضيرات الانتخابية واستعراض الإطار القانوني بغية تحديد الخيارات لتبسيط العملية. وقد حثَّ أيضاً فريق الاتصال الدولي السلطات الانتقالية على احترام شرط عدم الأهلية في الميثاق

الدستوري، الذي يمنع كبار مسؤولي الحكومة الانتقالية من الترشُّح. وقد أكَّد البلاغ النهائي الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، مع موعد انتهائها في ١٥ آب/أغسطس.

(تكلم بالفرنسية)

إنَّ جمهورية أفريقيا الوسطى تدخل مرحلة حاسمة من استعادة الأمن والاستقرار. والزيارة الأخيرة من مجلس الأمن للبلد، إلى جانب قراره منح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تعزيزات مكوَّنة من ٧٥٠ جندياً، ٢٨٨ ضابط شرطة و ٢٠ ضابطاً في إدارة السجون، يجسِّدان دعمه المبدئي للبعثة.

والاهتمام والدعم المتواصل من قِبَل الشركاء الدوليين والإقليميين يبقيان أكثر أهمية من أي وقت آخر. وهذان الاهتمام والدعم لا يقتصران على الإسهام في ضمان المسار الطبيعي للعملية الانتقالية، بل استمرار العمليات الإنسانية في البلد بموارد كافية أيضاً. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع الشركاء الدوليين إلى الوفاء بالتزامهم بدعم العمليات الإنسانية التي يحتاج إليها البلد بصورة مُلِحَّة. وحتى الآن، لا يغطي الدعم الموحَّد من قِبَل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى سوى ١٣ في المائة من الأموال اللازمة.

واستعادة الأمن، وتعزيز الحوار السياسي الشامل وإتمام العملية الانتقالية ليس سوى بداية الرحلة الطويلة لجمهورية أفريقيا الوسطى نحو الاستقرار والتنمية المستدامة. ويواصل أبناء أفريقيا الوسطى الاعتماد على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل التنفيذ الفعّال للولاية، بموازاة التزام المجلس ودعمه المتواصل. وعلى المجتمع الدولي واجب أخلاقي في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها للبقاء على مسار السلام والمصالحة. تلك هي مسؤوليتنا الجماعية.

الرئيسة: أشكر الفريق غاي على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.